

Distr.: Limited
29 November 2013
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



الدورة الخامسة

مدينة بنما، ٢٥-٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣

مشروع التقرير

المقرر: هو بين (الصين)

إضافة

سابعاً- استعراض التنفيذ والمساعدة التقنية

- ١- نظر مؤتمر الدول الأطراف في البند ٢ من جدول الأعمال، المعنون "استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد"، والبند ٣ من جدول الأعمال، المعنون "المساعدة التقنية"، في جلسته السادسة والسابعة المعقودتين يومي ٢٨ و ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.
- ٢- وترأس المناقشة باولوس نوا (ناميبيا)، بصفته نائباً لرئيسة المؤتمر. واستذكر في ملاحظاته الاستهلاكية قرار المؤتمر ١/٣، الذي سجّل الاعتماد التاريخي لآلية استعراض التنفيذ، والقرار ١/٤، الذي أقرّ عمل فريق استعراض التنفيذ. وأكد مجدداً أن الغرض من آلية استعراض التنفيذ هو مساعدة الدول الأطراف على استبانة احتياجاتها المحددة من المساعدة التقنية وتقديم المسوغات اللازمة لذلك والتشجيع على توفير تلك المساعدات وتيسير تقديمها.
- ٣- وقدّمت الأمانة عرضاً إجمالياً للنتائج الرئيسية التي خلصت إليها تقارير التنفيذ المواضيعية والإقليمية من تحليل الاستعراضات القطرية المنجزة التي بلغ عددها ٤٤ تقريراً. وترد هذه المعلومات في الوثائق من CAC/COSP/2013/6 إلى CAC/COSP/2013/12.

291113 V.13-88249 (A)



٤- وقدمت الأمانة أيضاً عرضاً موجزاً للاحتياجات من المساعدة التقنية المستمدة من الاستعراضات القطرية كما قدمت عرضاً إجمالياً لأنشطة المساعدة التقنية المنقذة على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني دعماً لجهود الدول الأطراف الرامية إلى تنفيذ الاتفاقية على وجه فعال. وترد هذه المعلومات في الوثيقتين CAC/COSP/2013/4 و CAC/COSP/2013/5.

٥- ولكي تكون المناقشة مستنيرة، نظمت الأمانة حلقة نقاش بشأن استعراض التنفيذ. ودُعي إلى المشاركة فيها ممثلو كل من تيمور ليشتي ومنظمة الدول الأمريكية ومجلس أوروبا.

٦- وقدم ممثل منظمة الدول الأمريكية عرضاً إجمالياً لآلية متابعة تنفيذ اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد التي أنشأتها الدول الأطراف في تلك الاتفاقية بغية ضمان تنفيذها على وجه فعال. ومن أصل ٣٣ دولة طرفاً في تلك الاتفاقية، شاركت حتى الآن ٣١ دولة في الآلية المذكورة. ولتسيير عمل تلك الآلية، أُعدَّ استبيان واستُحدثت منهجية لإجراء الزيارات الموقعية وحُدِّد شكل معتمد لإعداد التقارير القطرية. وعمل الآلية منظم بطريقة مواضيعية حيث تجري معالجة أجزاء مختلفة من الاتفاقية خلال جولات تحليلية متعددة. وقد اعتمد في إطار تلك الآلية حتى الآن ٩٨ تقريراً. وكل هذه التقارير، بما في ذلك توصياتها، متاحة للاطلاع العام. واعتباراً من الجولة التحليلية الثانية، بدأت الآلية أيضاً في توفير عملية متابعة لتنفيذ التوصيات المعتمدة في التقرير الصادر خلال الجولة السابقة لها. وتتيح هذه الآلية أيضاً مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص مشاركة فعالة.

٧- وقدم ممثل مجلس أوروبا إحاطة إلى المشاركين عن آلية الاستعراض التي أنشئت تحت رعاية مجموعة الدول المناهضة للفساد. وهي منظمة بطريقة مواضيعية بناءً على ٢٠ مبدأً إرشادياً لمكافحة الفساد والأحكام ذات الصلة في اتفاقية القانون الجنائي لمكافحة الفساد التي أبرمها مجلس أوروبا. وتنفذ هذه الآلية في الوقت الراهن جولاتها الاستعراضية الرابعة. والاستبيانات والزيارات الموقعية من أدوات التقييم الرئيسية التي تستعين بها. والتقارير متاحة للاطلاع العام وتُترجم بانتظام إلى لغة البلد قيد الاستعراض. وتشمل الآلية أيضاً إجراء خاصاً لاستعراض الامتثال يكفل متابعة تنفيذ التوصيات الصادرة خلال الجولة السابقة. وقد ساعد هذا مساعدة عظيمة على تشجيع أعضاء مجموعة الدول المناهضة للفساد على تنفيذ التوصيات تنفيذاً فعالاً وفي وقت مناسب، حيث بلغ متوسط معدل الامتثال ٧٨ في المائة بالنسبة لجميع التوصيات الصادرة على مدار عمر آلية الاستعراض هذه.

٨- وعرض ممثل تيمور ليشتي لمبادرة مكافحة الفساد في آسيا والمحيط الهادئ التي يتشارك في تنظيمها مصرف التنمية الآسيوي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وأوضح أنها تضم ٣١ عضواً ولديها فريق استشاري يتألف من عدد من المنظمات الدولية والشركاء

الثنائيين في مجال التنمية وكذلك منظمات المجتمع المدني والروابط المهنية ذات الصلة. والغرض من آلية استعراض النظراء هو دفع عجلة العمل على تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وإيجاد ساحة للتعلّم من النظراء وتبادل الخبرات بين الأعضاء. والاستعراض منظّم مواضيعياً وقد ركّز في جولته الأولى بشكل أساسي على الأحكام المتعلقة بالتجريم وإنفاذ القوانين في الاتفاقية. والتقارير علنية وتتضمّن تحليلاً أفقياً وكذلك توصيات موجّهة إلى الأعضاء.

٩- وفي معرض التعقيب على حلقة النقاش، أعرب ممثل إحدى الدول الأطراف عن تأييد بلده القوي لآلية استعراض تنفيذ الاتفاقية وأكد أنّ عملية استعراض جهود مكافحة الفساد في بلده كان لها أثر إيجابي. وذكر أيضاً أنّ من الضروري في المستقبل أن يكون للدول الأطراف رأي في تكوين أفرقة المحاورين التي تختارها الأمانة لكي توفر معلومات مفيدة تستنير بها المناقشات الجارية في إطار بنود محدّدة من جدول الأعمال. وأشار إلى أنه من غير المناسب أن تشارك منظمة الدول الأمريكية في الفريق أخذاً في الاعتبار أن دولاً أعضاء من منطقة أمريكا اللاتينية قد أقصيت منها لأسباب سياسية.

١٠- ولكي تكون المناقشة مستنيرة، نظّمت الأمانة حلقة نقاش بشأن المساعدة التقنية. ودعي ممثلو كلٍّ من سان تومي وبرينسيبي والمملكة المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومبادرة الاتفاق العالمي للأمم المتحدة ومنظمة الشفافية الدولية إلى المشاركة.

١١- وعرض ممثل سان تومي وبرينسيبي تجربة بلده في الاستفادة من تقرير الاستعراض القطري المفصّل في وضع خطة عمل من أجل تعزيز العمل على مكافحة الفساد. وذكر أيضاً أهمية التعاون بين مختلف السلطات الوطنية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في استبانة الاحتياجات اللازمة من المساعدة التقنية. كما سلّط الضوء على أهمية التوعية العامة من خلال إشراك المجتمع المدني والدوائر الأكاديمية في العمل على الاستفادة من الاتفاقية على أفضل وجه.

١٢- وركّز ممثل المملكة المتحدة على الدور المهم الذي ينبغي أن تنهض به الاتفاقية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وحدّد ثلاثة تحدّيات رئيسية في مجال توفير المساعدة التقنية. وأولها هو ضمان اتّباع نهج شامل في استبانة وتحليل الاحتياجات اللازمة من المساعدة التقنية في مقابل اتّباع نهج جزئي يقتصر على أجزاء من الاتفاقية. والتحدّي الثاني هو ترجمة المسائل التقنية إلى نتائج سياسية. أمّا التحدّي الثالث، فهو كيفية قياس التقدّم المحرز. وفي ختام عرضه الإيضاحي، أشار إلى أنه من المتعذّر تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية دون بذل جهود لتنفيذ الاتفاقية تنفيذا كاملاً.

١٣- وأشار ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أنَّ مكافحة الفساد قضية مهمة من قضايا التنمية وأنَّ تنفيذ الاتفاقية ينبغي أن يدرج في الأهداف الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥. وذكر عدَّة خيارات متاحة لبلوغ تلك الغاية، ومنها تخصيص هدف مستقل مكرَّس لمكافحة الفساد. وذكر المتكلِّم أيضاً قيدها بما يعرقل إدراج مثل هذا الهدف، وهو أنَّ المشاركين في الحوار الدائر حول الأهداف الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥ لا يتحاورون مع القائمين على تنفيذ الاتفاقية.

١٤- وأكدَّ ممثل منظمة الشفافية العالمية (المكسيك) مجدداً أهمية إدراج مكافحة الفساد في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ودعا إلى أن يشارك المجتمع المدني بدور أنشط في الحوار في هذا الشأن. ١٥- وأشار ممثل مبادرة الاتفاق العالمي للأمم المتحدة إلى المبدأ العاشر من الاتفاق بشأن منع الفساد، وأكد أيضاً الحاجة إلى إدراج مكافحة الفساد في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ولا سيما فيما يتعلق باستخدام نظم الاشتراء العمومي لدعم التنمية المستدامة. وأكد في ذلك السياق أيضاً أهمية الجهود المؤسسية في تعزيز حوكمة الشركات والعمل الجماعي المبتكر ومبادرات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

١٦- وفي المناقشة التالية لذلك، اتفق عدة متكلمين على ضرورة اتباع نهج كلي في تصميم وتوفير خدمات المساعدة التقنية، وكذلك ضرورة تحقيق التوازن بين الوقاية وإنفاذ القوانين في مجال مكافحة الفساد. ونوقشت مسألة كيفية متابعة العمل على تلبية الاحتياجات من المساعدة التقنية المستبانة خلال الاستعراض القطري واعتُبر أن إيفاد بعثة للمتابعة ووضع خطة عمل من الإجراءات الإيجابية في ذلك السياق. وأعرب أحد المتكلمين أيضاً عن رأي مفاده أن من الضروري اعتبار الفساد جريمة عالمية.